المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٣٢**

الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظراً لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد بيليفي (سان مارينو).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1)

السيد سارمانتاييف (كازاخستان) (تكلّم بالإنكليزية): نودّ أن نرحب بسعادة السيد فويسلاف شوتس، رئيس مجلس حقوق الإنسان، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية عن أعمال وإنجازات المجلس في عام ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.31). ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيدة باشليه على تعيينها المفوضة السامية القادمة لحقوق الإنسان وتهنئة جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان المنتخبين حديثاً، ونتمنى لهم كل النجاح في عملهم الهام.

لقد أثبت مجلس حقوق الإنسان، خلال ١٢ سنة من وجوده، أنه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين العالمي والوطني. وبرهن المجلس أيضاً على قدرته على الاستجابة بسرعة لانتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. وإن كازاخستان على اقتناع أيضاً بأن عمل مجلس حقوق الإنسان يجب أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وبالحوار الدولي البنّاء بغية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالمجلس هو المنتدى الرئيسي للحوار بشأن القضايا المواضيعية في مجال حقوق الإنسان. ويوجه المجلس أيضاً انتباه المجتمع الدولي إلى حالات حقوق الإنسان في العديد من البلدان والشواغل المواضيعية التي تتطلب اهتماماً خاصاً.

ومن أجل أن يكون عمل المجلس بشأن الحالات القطرية فعالاً وأن يؤدي إلى نتائج إيجابية على أرض الواقع، فإنه ينبغي أن يستند في المقام الأول إلى قضايا التعاون التقني وبناء القدرات،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بدلاً من زيادة أنشطة الرصد والتحقيق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون حوار الآليات القُطرية التابعة للمجلس مع الدول وعملها البنّاء معها في صميم أنشطة المجلس.

ونعتقد، مثل العديد من البلدان الأخرى، أن الاستعراض الدوري الشامل هو حقاً الآلية الأكثر فعالية وحيادا والأقل تسييسا لمجلس حقوق الإنسان؛ فله ديناميته الخاصة به والأهم من ذلك أنه معترف به عالمياً. ونحن نشارك مشاركة نشطة في دورة الاستعراض الدوري الشامل ونستعد للدخول في دورتنا الثالثة في خريف عام ٢٠١٩.

وما فتئت كازاخستان تتعاون بنشاط مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وكما يعلم الأعضاء، فإن بلدي من بين البلدان التي وجهت دعوة دائمة لهذه الإجراءات، الأمر الذي يؤكد على انفتاحه والتزامه القوي بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في بلدنا. وأودّ في هذا الصدد أن أشير إلى أننا ننتظر زيارة المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السيدة فيونوالا ني أولاين، لكازاخستان في أيار/مايو ٢٠١٩.

وقد قدّمت كازاخستان تقريرها الدوري الخامس إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نعتزم تقديم تقريرنا الدوري الرابع عن تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وتقاريرنا الثامن والتاسع والعاشر الدورية إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري. وفي العام المقبل، نتوقّع أيضاً مناقشة تقريرينا في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتؤيّد كازاخستان تأييداً تاماً عمل مجلس حقوق الإنسان في تعزيز العدالة والكرامة والمساواة للجميع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ أعضاء الجمعية بأننا سنتقدم بترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان ابتداء من عام ٢٠٢٢.

في الختام، أودّ أن أؤكد التزام كازاخستان بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز التفاعل الوثيق مع جميع آليات شبكة حقوق الإنسان العالمية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لرئيس مجلس حقوق الإنسان، سفير سلوفينيا السيد فويسلاف شوتس، على إدارته القديرة والفعالة لأنشطة المجلس، ولا سيما على قيادته في العملية التحضيرية لاستعراض سير عمل مجلس حقوق الإنسان.

وتعلق أوكرانيا أهمية كبرى على استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان. ونحن على اقتناع بأن نتيجة الاستعراض من شأنها تحسين وتعزيز فعالية المجلس وقدرته على حماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أشدّد على أهمية تعزيز جانب الوقاية في أنشطة المجلس. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يعزز بازدياد البعد الوقائي لنشاطه وأن يُعالج، في الوقت المناسب وعلى نحو استباقي، حالات حقوق الإنسان الناشئة من أجل منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ويدل استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بوضوح على الحاجة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على الإجراءات الوقائية. وللأسف، يمكننا أن نرى في كثير من الأحيان قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تُنتهك وتُزدرى مع الإفلات من العقاب.

وفي عام ٢٠١٠، شرعت أوكرانيا في إدماج عنصر يتعلق بالوقاية في عمل مجلس حقوق الإنسان ونادت باعتماد قرارات لمجلس حقوق الإنسان بشأن دور الوقاية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن ممتنون للبلدان المنضوية تحت لواء الفريق الأساسي على تعاونها في دعم وتطوير هذا الموضوع. فالتدابير والاستراتيجيات الوقائية تكتسي تدريجيا أهمية بوصفها أداة فعالة لدرء التهديدات وحالات الطوارئ التي يمكن الوقاية منها في مجال حقوق الإنسان. وبالنظر إلى الطابع الشامل والأساسي

للوقاية، فإن من الضروري إجراء حوار أقاليمي واسع بشأنها والنظر فيها بصورة شاملة.

ويمكن أن يساعد وضع مفهوم متفق عليه للوقاية وللتوجيهات السارية، تقره الأمم المتحدة، في توفير مستوى كاف من الحماية لحقوق الإنسان وفي تعزيز آليات متطورة في الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. وثمة دور حاسم لمجلس حقوق الإنسان في تحقيق ذلك الهدف. ونحن مستعدون لمواصلة وتعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعميق مفهوم الوقاية والاستفادة التامة من الإمكانيات الوقائية للمجلس.

وتقدر أوكرانيا أيما تقدير إسهام مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة في معالجة الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم المحتلة. وأوكرانيا حريصة على الدخول في تفاعل واسع النطاق وشامل للجميع بشأن ذلك المسار، وهي مستعدة لذلك. وبهذه الروح، بادرنا بتقديم قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢٦، المعنون ”التعاون مع أوكرانيا ومساعدتها في مجال حقوق الإنسان“. ونقدر دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لتطلعاتنا في مجال حقوق الإنسان. ونعتقد أيضا أن هذا الدعم الدولي ينبغي أن يشمل بذل جهود لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة نتيجة للعدوان الروسي، بما في ذلك على وجه الخصوص في الأراضي المحتلة.

إن أوكرانيا تولي أهمية استثنائية لتنفيذ القرارين ٢٠٥/٧١ و ١٩٠/٧٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا، ولا سيما الأحكام التي تنص على الرصد الدولي للحالة في القرم، حيث تتعرض حقوق الإنسان لهجوم مستمر من جانب السلطة الروسية القائمة بالاحتلال منذ عام ٢٠١٤.

ونثني على عمل بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا ونلتزم بمواصلة تعاوننا الوثيق مع البعثة. وتساعدنا التوصيات التي تقدمها البعثة لأوكرانيا على إحراز تقدم في تحقيق أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما نحيط علما بالجهود الهائلة التي بذلتها مفوضية حقوق الإنسان في إعداد التقرير المواضيعي الثاني المكرس لحالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا ومدينة سيفاستوبول، عملا بالقرار ١٩٠/٧٢.

وعلى الرغم من منع الاتحاد الروسي لبعثة الرصد من دخول شبه الجزيرة الأوكرانية، فقد توفر للبعثة مصادر متعددة موثوقة للمعلومات مكنتها من إجراء رصد نوعي للتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة. وفي الوقت نفسه، وإذ ننوه بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رصد تطورات الحالة عن بعد، فإننا نواصل الإصرار على تقديم تقارير مباشرة من الميدان وندعو إلى ذلك.

إن استمرار عدوان الاتحاد الروسي لا يؤثر سلبا على الأوضاع الأمنية والإنسانية في منطقتي لوهانسك ودونيتسك فحسب، بل إنه يقوض بصورة خطيرة أيضا حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية للمدنيين المتبقين في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة الأوكرانية. ويجب عدم تجاهل الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ترتكبها إدارات الاحتلال الروسي في دونباس والقرم. ويجب على روسيا أن تتقيد بالتزاماتها بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال وأن تمنع حدوث أزمات إنسانية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها المؤقتة.

تؤيد أوكرانيا تأييدا تاما نظام الإجراءات الخاصة بوصفه آلية فريدة مستقلة للرصد داخل مجلس حقوق الإنسان وباعتباره جزءا لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون والشفافية أمران في غاية الأهمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، وجهت أوكرانيا منذ وقت طويل دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

ونود أن نشكر السيد نيلس ميلزر، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والسيد خوان بابلو بوهوسلافسكي، الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأعضاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي على البعثات التي قاموا بها إلى أوكرانيا على مدى العام المنقضي. وتلتزم السلطات الأوكرانية التزاما كاملا بضمان سلامة الزيارات التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار جميع الإجراءات الخاصة وغيرها من آليات الرصد من أجل كفالة التنفيذ التام للولايات المنوطة بهم.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن أوكرانيا لا تزال ملتزمة بمواصلة المشاركة بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للسفير فويسلاف شوتس، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على قيادته وعلى تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53 و A/73/53/Add.1) إلى الجمعية العامة اليوم.

يشيد وفد بلدي بمجلس حقوق الإنسان بوصفه منبرا رئيسيا للحوار البناء والتعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان. والتقرير الحالي للمجلس يرسم صورة واقعية لحالات حقوق الإنسان والتحديات الراهنة على الصعيد العالمي، وهو يتضمن توصيات بشأن السبل والأدوات المحتملة للدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة والكرامة ومكافحة التعصب والتمييز والعنف.

بفضل الدعم القوي والواسع النطاق من جانب الدول الأعضاء، انضمت منغوليا إلى مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى في عام ٢٠١٦. فالمجلس يملك ولاية فريدة تتمثل في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مسترشدا في ذلك بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وحقوق الإنسان قيمة عالمية. وبصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، نحن ملتزمون بتعزيز حقوق الإنسان للجميع. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن حكومة بلدي تدعم مبادرات مجلس حقوق الإنسان الرامية إلى حماية حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وحرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات بوصفها مسائل ذات أولوية مدرجة في تعهداتنا الطوعية.

وتدعم منغوليا بقوة آليات المجلس. ولذلك، وجهنا دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة منذ أوائل عام ٢٠٠٤، ونتعاون معهم بشكل بناء. ومنذ ذلك الحين، استقبلنا زيارات للمقررين الخاصين المعنيين بالحق في الغذاء، وبمسألة التعذيب، وبالحق في التعليم، وبالفقر المدقع، وبحقوق الإنسان، فضلا عن زيارة للفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، قام المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بزيارتين إلى بلدي. وعلاوة على ذلك، وافقنا على طلب من المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقيام بزيارة عمل إلى منغوليا في عام ٢٠١٩.

وسنواصل إيلاء أهمية لتقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات. ونقدر أن المزيد من اللجان تعتمد الإجراء المبسط لتقديم التقارير، الذي نعتبره عمليا وفعالا في ضوء حجم عمل اللجان وكذلك بالنظر إلى الدول الأعضاء، مثل منغوليا، التي تعاني من محدودية قدراتها.

لا شك في أن الاستعراض الدوري الشامل هو أحد الإنجازات الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان، حيث أنه يمثل آلية

فعالة لتقييم حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بعملية الاستعراض الدوري الشامل. ولكي نفي بالتزامنا، تم تحويل التوصيات إلى خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أطلقنا مشروعا للمساعدة التقنية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، للنهوض بتنفيذ خطة العمل، التي تشمل، في جملة أمور، إنشاء آلية وقائية وطنية، ووضع برامج تدريب إلزامي في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات. نحن نرى أن لمفوضية حقوق الإنسان دور رئيسي تقوم به في نشر وتعزيز أفضل الممارسات لتعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدة التقنية لدعم الجهود التي تبذلها الدول لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وبوصفنا عضوا في المجلس، فإننا نولي أهمية كبيرة للمناقشات الجارية بشأن تعزيز فعالية المجلس. ونرى أن تعزيز مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يركز أساسا على تعزيز مساهمته في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أننا نؤيد بحزم الرأي الذي مفاده أن أي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن تدابير زيادة الكفاءة على المدى الطويل ينبغي أن تعتمد بقرار توافقي. ومنغوليا تقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها للمبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس بطريقة تعود بالفائدة على جميع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام حكومتي الثابت بالتعاون الوثيق مع المفوضة السامية ومكتبها.

السيدة فيلدمان (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر أستراليا رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه تقرير المجلس (A/73/53 و A/73/53/Add.1)

وبصفة أستراليا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، يسعدها أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزامها تجاه المجلس بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر النظام المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان. ونشيد بالرئيس لقيادته الحازمة والمستمرة في جهود تعزيز مجلس حقوق الإنسان وتحسين كفاءته. أستراليا ستواصل المشاركة بشكل بناء في تلك الجهود من خلال دعم النتائج التي تعزز ولاية المجلس الأساسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. وتعتقد أستراليا أيضا أن التدابير المتخذة يجب ألا تعوق قدرة المجتمع المدني أو الدول الصغيرة، بما في تلك غير الموجودة في جنيف، على المشاركة في عمل المجلس. لقد أيدت أستراليا مجموعة من المقترحات قيد المناقشة، بما في ذلك الحدود القصوى لعدد حلقات النقاش، وتحسين الشفافية بشأن الآثار المحتملة في الميزانية واتخاذ القرارات كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. ونحن ما زلنا مستعدين لتقبل مزيد من الأفكار الخلاقة والبناءة من الدول الأعضاء لتعزيز مجلس حقوق الإنسان.

وفي حين تدرك أستراليا أنه يمكن ويجب إيجاد أوجه الكفاءة، فعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضمن أيضا توافر ما يكفي من الموارد لمجلس حقوق الإنسان للاضطلاع بولايته. إن الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة مجلس حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك الرامية لتحسين فعاليته. وما زلنا ملتزمين بتعزيز مجلس حقوق الإنسان عن طريق التعاون والشفافية والموضوعية – وهي نقطة أثارتها أستراليا في تعهدها كعضو جديد، والذي قدمته أثناء الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨. ونأمل أن نرى جميع الأعضاء يقطعون ذلك التعهد، وندعو جميع الدول التي انتخبت مؤخرا لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ إلى اعتماد التعهد في الدورة العادية الأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

ونواصل التشديد على الحاجة إلى عمليات أقوى لكفالة تقيد أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأعلى معايير حقوق

الإنسان. وينبغي لنا أيضا تعزيز مشاركة المجتمع المدني والحد من عدد القرارات وانتشار الولايات لتمكين الدول من التركيز على تنفيذ الخطوة التالية الحاسمة في تحسين حقوق الإنسان. وأستراليا فخورة برعاية المناسبة التي قادتها منظمة غير حكومية للمرشحين لعضوية المجلس التي عقدت هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر لتشجيع قدر أكبر من الشفافية. ونحث جميع الدول التي تسعى إلى الانتخاب أعضاء في المجلس على المشاركة في هذه المناسبات.

السيد جورجيو (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إريتريا بالفرصة المتاحة للتفاعل مع رئيس مجلس حقوق الإنسان، وتحيط علما بتقرير المجلس (A/73/53 و A/73/53/Add.1).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل موزامبيق (انظر A/73/PV.31) بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

يتحمل مجلس حقوق الإنسان – وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة – المسؤولية الرئيسية عن ضمان الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان بطريقة منصفة ومتكافئة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١. إن كنا نذكر، فإن إنشاء المجلس جاء نتيجة فشل لجنة حقوق الإنسان في الوفاء بولايتها على نحو فعال بسبب التسييس وازدواجية المعايير. ومن دواعي الأسف أن مجلس حقوق الإنسان ما زال يعاني من نفس العلل التي أدت إلى زوال لجنة حقوق الإنسان من الوجود. وإذا أخفقنا في التقيد بالمبادئ المقدسة للاحترام المتبادل وخضنا في التسييس وازدواجية المعايير، كما نفعل في أغلب الأحيان، فإن مصير الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان سيكون حتما نفس مصير سابقتها.

إريتريا دولة مستقلة وبناءة. وهي تؤمن بالسلام والتقدم على الصعيد الدولي، وبأن تعزيز حقوق الإنسان يتحقق على النحو الأمثل من خلال التضامن فيما بين الأمم والشراكات الحقيقية ذات المنفعة المتبادلة. وبصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، ستعمل إريتريا على تحقيق مجلس أكثر فعالية ومصداقية. وستسعى جاهدة للانخراط في حوار شفاف أقاليمي جامع بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان عبر جميع البلدان والمناطق.

إن عمل المجلس يواصل التوسع مع زيادة اعتماد القرارات. وفي حين أن فعالية إسهامها تظل موضع شك، ثمة حاجة جادة إلى إجراء تقييم شامل وإلى أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت أعمال المجلس الحالية تعكس المسؤولية الهائلة والعبء الذي يتحمله عن الحفاظ على المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبوصفه الهيئة المسؤولة عن الصون الفعال لحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

وهناك أيضا ضرورة للحفاظ على الطابع الحكومي الدولي لكل من جدول أعمال وأساليب عمل المجلس. ونظرا لأهمية إعادة تقييم عمل المجلس، لا يمكننا التقليل من أهمية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوصفها كيانا رائدا تابعا للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في دعم الدول الأعضاء في تحقيق التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي للمفوضية أن تولي نفس القدر من الاهتمام لجميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن ضمان أن كل عضو من أعضاء الأمانة يفي بالتزامه بالحفاظ على استقلالية ونزاهة المفوضية. ما فتئت إريتريا تدعو إلى تمويل برامج مفوضية حقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وإريتريا تؤكد على الأهمية الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون الدولي البناء في معالجة قضايا حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بالدور المركزي للاستعراض الدوري الشامل في تنفيذ التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان وتحسين الحالة ميدانيا.

وترفض إريتريا الانتقائية التي ما زال يجري بها تناول مسائل حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وإريتريا تعارض جميع

الولايات القطرية ذات الدوافع السياسية، التي لا تزال تؤدي إلى نتائج عكسية وهدر للموارد التي يمكن استخدامها في عملية تعزيز ملموس لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تنأى إريتريا بنفسها عن الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي يتضمن نص قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٨، المعنون ”حالة حقوق الإنسان في إريتريا“.

أخيرا، إريتريا تؤكد التزامها بمضاعفة جهودها لكفالة الحياة الكريمة لجميع مواطنيها. وخلال فترة عضويتها في المجلس، ستعمل على تعزيز مصداقية المجلس من خلال التشجيع على زيادة الحوار والتعاون.

السيد كلاين (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود نيوزيلندا أن تشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (انظر A/73/PV.31)

من دواعي سرورنا أن مجلس حقوق الإنسان قد تمكن في الآونة الأخيرة من الالتفات إلى الارتفاع غير المتناسب في معدلات الوفيات والأمراض النفاسية التي تؤثر على النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية ونحن في المجموعة الأساسية المؤلفة من بوركينا فاسو، وكولومبيا، وإستونيا، ونيوزيلندا فخورون بعرض القرار ١٠/٣٩، المعنون ”الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها وحقوق الإنسان في الأوضاع الإنسانية“. وكان مجلس حقوق الإنسان قد اتخذ هذا القرار بتوافق الآراء في ٢٨ أيلول/سبتمبر، شاركت في تقديمه مجموعة كبيرة من الدول الأقاليمية. لقد بعث المجلس رسالة واضحة مفادها أنه يتعين على الدول أن تضمن المساءلة وتضطلع بالمسؤولية عن كفالة حق النساء والفتيات في الانتصاف الفعال من انتهاكات حقوقهن في الصحة الجنسية والإنجابية. ويجب أيضا أن تكفل عدم تكرار هذه الانتهاكات في السياقات الإنسانية.

ويحث القرار أيضا الدول على أن تسن القوانين وتضع السياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك سياسات المساعدة الدولية التي تتواءم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتلغي القوانين التمييزية المتعلقة بالحصول على إذن من طرف ثالث للحصول على المعلومات الصحية وخدمات الرعاية الصحية. ونتوق إلى عمل المجلس الجاري حاليا بشأن هذه المسألة المهمة. ويشمل ذلك عقد اجتماع لمدة يومين في عام ٢٠١٩ لمناقشة الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات في تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تخفيض الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها في السياقات الإنسانية.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقريره (انظر A/73/PV.31)

في هذا العام، انتخبت بنغلاديش مرة أخرى لعضوية مجلس حقوق الإنسان لتمثيل مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. ونغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر مرة أخرى للدول الأعضاء على دعمها لبنغلاديش. نحن ملتزمون التزاما تاما بالوفاء بالتعهدات والالتزامات التي قطعناها والتقيد بالأهداف السامية للمجلس. إنّ انتخاب بنغلاديش لعضوية المجلس مرتين خلال فترات الحكومة الحالية شهادة على الجهود الدؤوبة التي تبذلها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة لتعزيز احترام حقوق الناس وكرامتهم.

يرى وفد بنغلاديش أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة لمجلس حقوق الإنسان للتواصل مع كل دولة من الدول الأعضاء بشأن قضايا حقوق الإنسان. لقد أجرينا استعراضنا الدوري الشامل في أيار/مايو الذي أعرب خلاله المجتمع الدولي عن التقدير الكبير لممارساتنا الجيدة في دعم حقوق الإنسان. نتابع بصورة منتظمة بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وبنغلاديش بوصفها عضوا منتخبا في المجلس، سوف تواصل تعزيز هذه الآليات البناءة التابعة للمجلس في الأيام المقبلة.

ويتحتم على جميع الدول الأعضاء الحفاظ على قدسية مجلس حقوق الإنسان ومصداقيته. فعضوية المجلس تعكس تنوع المجتمع الدولي وهي جزء لا يتجزأ من ملكيته وفعالية إجراءاته. لا طائل من تقويض المجلس بدون تقدير طبيعة عمله وإنجازاته التدريجية والطموحة. ليس هناك دولة يمكن أن تدعي أن لديها سجلا سليما تماما في حقوق الإنسان، وتتوقع أن يمضي المجلس قدما في عمله وأن يتجاوز العديد من التحديات والصعوبات الكامنة في عضويته. ونحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة البناءة في أعمال المجلس، وضمان توفير الموارد الكافية من أجل تنفيذ الولايات المنوطة به تنفيذا فعالا. وفي موازاة ذلك، يجب أن تستمر الجهود الدؤوبة لزيادة كفاءة عمل المجلس وفعاليته. وستظل بنغلاديش تدعو إلى عدم استخدام مجلس حقوق الإنسان لتحقيق منافع سياسية أو للقصاص.

إن رصد وسائط الإعلام والمجتمع الدولي لعمل مجلس حقوق الإنسان تضيف قيمة إلى عمله. غير أنه من المؤسف إذا نشأ تصور مفاده أن مصالح بعض الدول الأعضاء وأولوياتها هي التي توجه عمله. ومن المهم جدا أيضا إجراء بحوث شاملة ومشاورات مستنيرة قبل إصدار الملاحظات وتوزيع بطاقات التقييم لسجل حقوق الإنسان أو أداء فرادى الدول الأعضاء.

وتوخيا للموضوعية، من الحيوي أن تتعامل الدول الأعضاء مع المكلفين بولايات وليس مع الأفراد الذين تشملهم الولاية في أي وقت من الأوقات. ومن صلاحيات الأمين العام تعيين المكلفين بالولايات، ومن واجب الدول الأعضاء تيسير تنفيذ ولاياتهم. نحن لا نؤيد فكرة رفض التعامل مع صاحب الولاية على أساس هوية الشخص الفردية ذكرا كان أم أنثى. إذا أثيرت الأسئلة بشأن موضوعية أو نزاهة الشخص، فينبغي للدول الأعضاء المعنية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى أن تواصل مشاركتها في سبيل تعزيز النهج المتوازن.

خلال دورة المجلس الأخيرة، أظهرت بنغلاديش اهتماما واضحا بمتابعة عمل البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. ونكرر تقديرنا لبعثة تقصي الحقائق لعملها المرجعي في توثيق المعلومات المستندة إلى الأدلة بشأن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي التي ارتكبت ضد طائفة الروهينغيا والأشخاص الآخرين المشردين قسرا من ولاية راخين في ميانمار. ونعتقد أن المجلس قد اتخذ إجراءات حاسمة مرة أخرى بتجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق وعندما قرر إنشاء آلية تحقيق متواصلة لجمع الأدلة وتحليلها وحفظها بشأن ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد أبناء طائفة الروهينغيا والمتضررين الآخرين.

ما فتئنا نرى أن إمكانية إعادة أبناء طائفة الروهينغيا إلى موطنهم الأصلي في ميانمار لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة تعيد لهم سلامتهم وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. ونرى أن مشاركة مجلس حقوق الإنسان جهد لحماية مصالح أبناء طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى في ولايتي كاشين وشان من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تعرضوا لها حتى الآن. إنّ الرفض التام للعروض التي تقدم بها المجلس إلى ميانمار يمكن أن يفسرها المتضررون بوصفها استمرارا لإنكار الدولة المعنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للروهينغيا، بما في ذلك طريقهم إلى المواطنة. ويؤسفنا أنّ ميانمار لا تتعاون حتى الآن مع بعثة تقصي الحقائق ومع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. إن مسألة هدف البعثة أو المقرر الخاص لا يمكن إثارتها إلا إذا كانت ميانمار منخرطة فيها بصورة بناءة.

والمساءلة يمكن أن تكون تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة لدى الروهينغيا التي بدونها لن تكون عودتهم مستدامة. ومع أن جهودنا واستعداداتنا المتواصلة من أجل العودة الآمنة والطوعية والكريمة لأفراد طائفة الروهينغا إلى مكان إقامتهم الأصلي في ولاية راخين توشك على أن تؤتي ثمارها، لا ينبغي أن يتجاهل المرء الحاجة الماسة إلى ضمان المساءلة عن أخطر الفظائع المرتكبة ضدهم. المساءلة أمر بالغ الأهمية في تنفيذ الصكوك الثنائية، وينبغي بالتالي السعي إلى تحقيقها بكل أمانة. ونود أن

نؤكد من جديد التزامنا بالعمل بشكل وثيق مع مجلس حقوق الإنسان في الأيام المقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى، و٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جو هوك سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ندين الادعاءات المسيسة التي قدمها الاتحاد الأوروبي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ادعاءات لا تمت بأي صلة للحماية الحقيقية لحقوق الإنسان وتعزيزها. إن وفد بلدي يرفض بشدة القرارات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان قسرا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك المقرر الخاص وفريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣١ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، لأنها تستند إلى أكاذيب ومعلومات ملفقة لتشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإطاحة بها.

وتجري فبركة تلك الأكاذيب والمعلومات من جانب المنشقين تماشيا مع السيناريو التآمري للقوى المعادية، ويأتي الأسوأ من أفواه الأوغاد المجرمين الذين خانوا وطنهم، وتخلوا عن عائلاتهم وهربوا بعد ارتكاب الجرائم – كل ذلك من أجل كسب المال.

انه استخفاف بالمجتمع الدولي وسخرية منه، أن ينشر الاتحاد الأوروبي والبلدان الغربية من دون تردد، أكاذيب وسفسطة أولئك المنشقين عديمي القيمة، في هذه القاعة الدولية. إن الاتحاد الأوروبي والبلدان الغربية هم الذين ارتكبوا انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، مثل كراهية الإسلام، وبغض الأجانب، وإهانة الأقليات العرقية، والعنف الجنسي، وما إلى ذلك. وتعزى أزمة اللاجئين العالمية الراهنة إلى البلدان الغربية. ويطلب وفد بلدي بقوة من الاتحاد الأوروبي والبلدان الغربية عدم إثارة ضجة بشأن مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا وجود لها، بل التركيز بدلا من ذلك على معالجة حالات حقوق الإنسان البائسة في بلدانهم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.